



بيان صحفي

ماس ينظم عرضاً حول نتائج تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وتوقعات الاقتصاد الفلسطيني، تشرين الثاني 2015"



الأربعاء، 11 تشرين الثاني 2015. نظم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) عرضاً لنتائج تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وتوقعات الاقتصاد الفلسطيني" قدمه الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وغزة السيد راغنار غودمنسون.

افتتح المحاضرة د. سمير عبد الله مدير البحوث في ماس معرفاً ومرحباً بالمحاضر والضيوف ومتحدثاً عن أهمية عقد مثل هذه المحاضرات التي من شأنها اطلاع المهتمين بالشأن الاقتصادي على آخر المستجدات والتطورات الاقتصادية.

تحدث السيد غودمنسون في بداية المحاضرة عن تطورات الجغرافيا السياسية وأسعار النفط التي تهيمن على آفاق المدى القريب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ويتأثر مستوى الثقة تأثيراً كبيراً بأوجه عدم اليقين الإقليمية الناشئة عن الصراعات المعقدة في العراق وليبيا وسوريا واليمن (MENAP). كذلك تواصل أسعار النفط المنخفضة تأثيرها على النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. أما البلدان المستوردة للنفط فهي تستفيد من عوامل انخفاض أسعار النفط وما أنجزته من إصلاحات اقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. وسيظل النمو الكلي محدوداً هذا العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث يُتوقع ألا يتجاوز 2.5%، بانخفاض قدره 0.5% عن توقعات صندوق النقد الدولي في مايو 2015 ومن المتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي ليصل إلى 4% في العام القادم، بدعم من التحسن المرتقب في أداء الاقتصاد الإيراني، وبعض التعافي في إنتاج النفط وصادراته، مع افتراض التراجع



في حدة الصراعات الإقليمية. غير أن هناك عدم يقين كبير بشأن توقعات العام القادم. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين إجراء إصلاحات هيكلية مكثفة لكي تتحسن الآفاق الاقتصادية على أساس دائم.

أما بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، فقال غودمنسون أنه لم يكن النمو الاقتصادي على مدى الثلاثة أعوام الماضية كافياً لمواكبة النمو السكاني. حيث أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعاً شديداً، وأن هناك واحداً من بين كل أربعة فلسطينيين عاطل عن العمل وتسجل غزة واحداً من أعلى مستويات البطالة في العالم، فهناك اثنين من بين كل خمسة من سكان غزة عاطلين عن العمل. وكانت نتيجة هذا الوضع حدوث هبوط شديد في مستويات المعيشة. ونجد أن الاستهلاك، وليس الاستثمار، هو الذي يدفع النمو، مما يهدد الآفاق الاقتصادية المستقبلية والقصة في الضفة الغربية هي قصة تباطؤ نشاط اقتصادي يزرع تحت عبء القيود الإسرائيلية وقيود على إمكانية الوصول إلى ثلثي أراضيه وموارده. وفي نفس الوقت، تتعافى غزة من الحرب ببطء وتصارع وضعاً إنسانياً مأساوياً. وهناك بصيص أمل على حدوث انفراج في عملية السلام بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أو استمرار المصالحة الوطنية بين الفصليين السياسيين المتنافسين في الداخل، بينما يواجه الفلسطينيون مستقبلاً محاطاً بأجواء كثيفة من عدم اليقين، مع وقوع أكبر الأثر على الشباب.

في هذه البيئة القاسية، تستحق السلطة الفلسطينية الثناء على قدرتها على إدارة الأزمات عندما احتجرت إسرائيل إيرادات المقاصة في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015. وتواجه السلطة الفلسطينية أيضاً انخفاضاً مستمراً في الدعم الذي يقدمه المانحون، والذي يغطي ما يقرب من ثلث موازنتها وتقلص بما يزيد على 20% على مدى العامين الماضيين. على المدى القصير، وفي ظل محدودية المساحة المتاحة للاقتراض من مصادر محلية ووجود فجوة تمويل كبيرة يتعين سدها، تنشأ مخاطر من احتمال تراكم مدفوعات متأخرة من جديد، مما يزيد نشاط القطاع الخاص ضعفاً. وبالتالي، ستكون هناك حاجة إلى انضباط مالي قوي، يجمع بين التدابير المعززة للإيرادات والقيود على النفقات الجارية.

وعلى صعيد الإيرادات، قال غودمنسون ينبغي التركيز على تسجيل مكلفين ضريبيين جدد، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز عمليات تحصيل الضرائب. وعلى صعيد النفقات، تشمل الأولويات احتواء فاتورة الأجور المرتفعة والحد من تأثيرها الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، إلى حين البدء في تنفيذ الإصلاحات الطموحة في نظم الخدمة المدنية ومعاشات التقاعد من أجل تعزيز إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار تخفيض الدعم على الوقود والكهرباء ينبغي أن يكون مصحوباً بزيادة التحويلات الموجهة في الوقت المناسب إلى أضعف الأسر حالاً.

وبالنظر إلى المستقبل، من الواضح أنه بدون تحقيق انفراج سياسي، سيظل النمو أقل مما يلزم لتخفيض معدلات البطالة ورفع مستويات المعيشة بصورة دائمة. ومن شأن التقدم على صعيد عملية السلام وتخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل أن يحسن النتائج الاقتصادية بصورة هائلة. وذلك بوسائل ليس أقلها طمأننة المستثمرين في القطاع الخاص. وسوف يسهل كذلك التحول إلى نمط للمالية العامة تستثمر الحكومة من خلاله في رأس المال البشري والمادي، بدلاً من أن تكون الملاذ الأخير لتوظيف القوى العاملة.



وفي نفس الوقت، حتى في حالة عدم حدوث انفراج على صعيد عملية السلام، يمكن تحقيق منافع جمّة من خلال تحسن التعاون الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي على المستوى الفني.